



دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

غزة - فلسطين

29 يناير 2023

العدد 74

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

يصدر عن وزارة الاقتصاد الوطني
الإدارة العامة للدراسات والتخطيط





دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

جدول المحتويات

- 2.....أولاً: أداء الاقتصاد الفلسطيني في العام 2022، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2023.....
- 3.....ثانياً : التجارة الخارجية.....
- 3.....1. الصادرات السلعية.....
- 3.....2. الواردات السلعية.....
- 6.....ثانياً: تطورات أسعار العملات.....
- 7.....ثالثاً: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.....
- 8.....رابعاً: تداولات بورصة فلسطين.....
- 10.....خامساً: إجراءات وزارة الاقتصاد الوطني للحد من التكييف.....
- 11.....المصادر:.....

فهرس الأشكال

- 2 شكل بياني 1 : معدل التضخم في فلسطين لعام 2022
- شكل بياني 2 كميات المواد الأساسية الواردة بالطن للفترة: 2023/1/10 حتى 2023/01/16 موزعة على اسبوعين.....
- 4 شكل بياني 3 حركة تجارة السيارات الحديثة الواردة لقطاع غزة الفترة من 2023/01/02 حتى 2023/02/16
- 5 شكل بياني 4: المحروقات الواردة لقطاع غزة باللتر للفترة 2023/1/10 حتى 2023/01/16 موزعة على أسبوعين.....
- 5 شكل بياني 5 : حركة تجارة الذهب من وإلى قطاع غزة الفترة من 2023/01/02 حتى 2023/02/16
- 7 شكل بياني 6: تطور العملات خلال الفترة من 2023/1/2 حتى 2023/01/18.....
- 9 شكل بياني 7: تطورات مؤشر القدس خلال الأسبوع 16/01-19/01/2023.....



دولة فلسطين وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

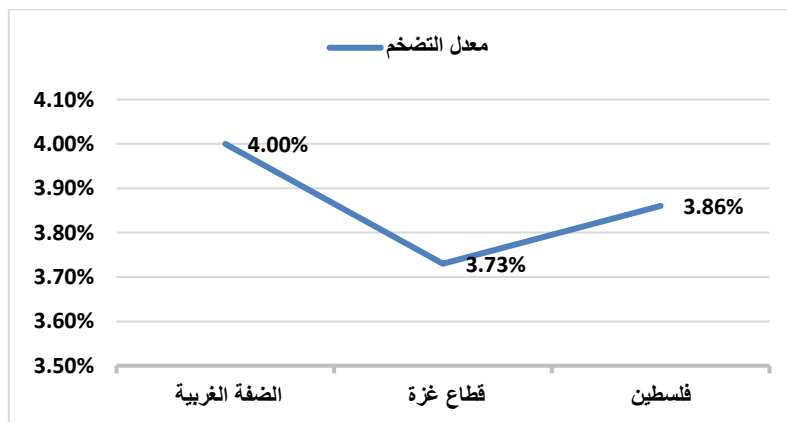
أولاً: نبذة عامة عن أداء الاقتصاد الفلسطيني في العام 2022، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2023

أظهرت الأرقام أن الاقتصاد الفلسطيني حقق خلال العام 2022 نمواً بنحو 3.6%، مقارنة مع نمو نسبته 7.0% خلال العام 2021، بالرغم من العديد من الأزمات المركبة التي عانى منها، وفي مقدمتها تداعيات الأزمة الأوكرانية-الروسية وما اكبتها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، كذلك التوقف شبه التام للدعم الخارجي المقدم لدولة فلسطين والمخصص لدعم الموازنة، واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام. وجاء هذا النمو مدفوعاً بدرجة أساسية بتحسين الطلب الكلي، إذ ارتفع مستوى الاستهلاك الكلي بنسبة 7.0%، إلى جانب ارتفاع في مستوى الاستثمار الكلي بنسبة 15.3%¹.

كما شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في قيمتها المضافة خلال العام 2022، إذ سجل نشاط الصناعة أعلى نسبة نمو بنحو 6.3%، تلاه نشاط الخدمات بنسبة 2.9%، ثم نشاط الإنشاءات بنسبة 2.3%، فيما شهد نشاط الزراعة تراجعاً بنسبة 2.6%.

هذا وانعكست الضغوط التضخمية وارتفاعات الأسعار عالمياً تدريجياً على مستوى الأسعار المحلية، خاصة وأن فلسطين تستورد معظم استهلاكها من السلع والخدمات من الخارج، مما تسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار على مدار العام 2022، ولبيلغ معدل التضخم في فلسطين حوالي 3.86%، (قطاع غزة 3.73%، الضفة الغربية 4%)، ويعتبر هذا المعدل الأعلى منذ نحو عشر سنوات.

شكل بياني 1: معدل التضخم في فلسطين لعام 2022



¹ سلطة النقد الفلسطينية، أداء الاقتصاد الفلسطيني في العام 2022، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2023



دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

وتشير التنبؤات إلى استمرار التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام الثاني على التوالي، مدفوعاً بتزايد حالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة، والارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار المحلية، وتراجع القوة الشرائية للدخل الفردي².

ثانياً: التجارة الخارجية

1. الصادرات السلعية

شهدت الصادرات استقراراً في عدد الشاحنات الصادرة لداخل الخط الأخضر واستقرت على عدد 160 شاحنة أسبوعياً للفترة: 2023/1/10 حتى 2023/01/16 منها 57 شاحنة باتجاه الخط الأخضر في الأسبوع الأول مقابل 38 شاحنة خلال الأسبوع الثاني و35 شاحنة خلال الأسبوع الحالي، 4 شاحنات باتجاه دول أخرى في الأسبوع الأول مقابل لا شيء في الأسبوع الثاني وشاحنتين في الأسبوع الحالي. 103 شاحنة باتجاه الضفة الغربية في الأسبوع الأول و122 بالأسبوع الثاني إلى 145 شاحنة الأسبوع الحالي. ومن الواضح أن هناك ارتفاعاً بنسبة 18% في حجم الصادرات باتجاه الضفة الغربية مقارنة مع الأسبوع الأول من عام 2023. كما أن نشاط تصدير الحديد (خردة) من خلال معبر رفح ارتفع من 38 شاحنة الأسبوع الثاني إلى 131 شاحنة الأسبوع الحالي. هذا وشهد الأسبوع الحالي تصدير عدد 182 شاحنة حيث بلغت الزيادة نسبة 14%.

2. الواردات السلعية

تراجعت واردات المواد الأساسية بما نسبته 16% (حسب إجمالي الكميات) الأسبوع الثاني عن الأسبوع الأول واستمر التراجع حتى 24.6% في الأسبوع الحالي حيث شمل التراجع في الأسبوع الثاني كل من واردات القمح، البقوليات، الشعير، والطحين بالنسب: 58%، 27%، 29%، 39% على التوالي (الشكل 1). في حين كان التراجع في الأسبوع الحالي لمواد القمح، السكر، الأرز، الشعير، الطحين بالنسب التالية: 32%، 44%، 23%، 69%، 76% على التوالي. في حين كان هناك نمواً واضحاً في توريد كل من السيريخ، والبقوليات بما نسبته 118%، 100% على التوالي.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2022.



دولة فلسطين وزارة الاقتصاد الوطني

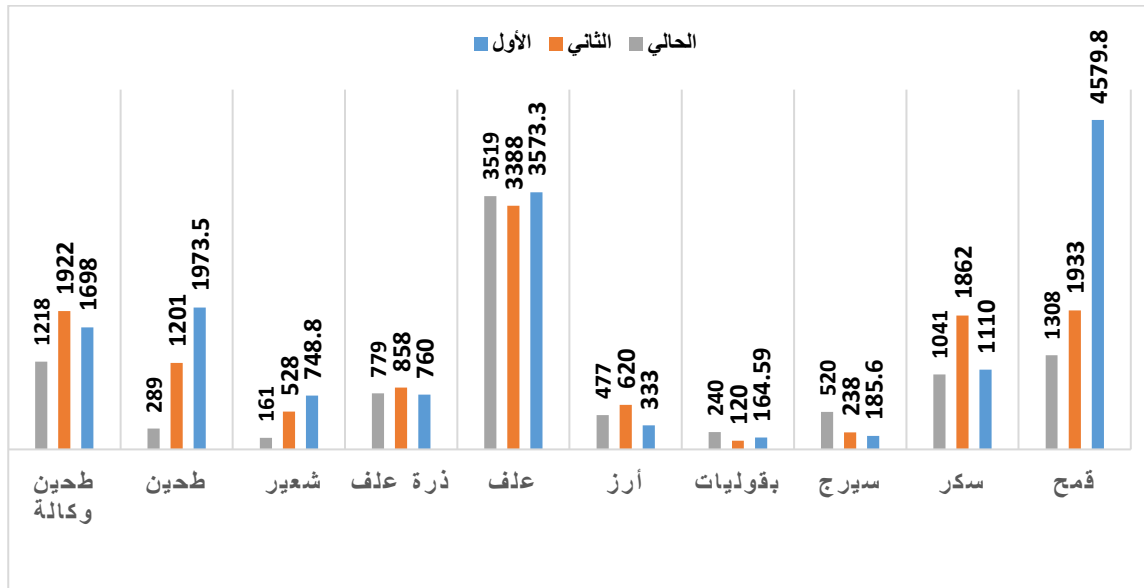
الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

أما على صعيد استيراد السيارات الجديدة يلاحظ أن هناك زيادة واضحة في عدد السيارات من 21 سيارة الأسبوع الأول إلى 113 سيارة خلال الأسبوع الثاني والثالث. ليشهد في توريد الشاحنات الحديثة تراجعاً واضحاً في الأسبوع الثاني والثالث حيث لم يتم استيراد أي شاحنات مقارنة بالأسبوع الأول والذي تم توريد عدد 11 شاحنة فقط خلاله (الشكل 2).

كما وتشير البيانات بالعموم الى انخفاض الكميات الواردة لقطاع غزة من المحروقات من معبر كرم أبو سالم خلال الأسبوع الثاني في كل من السولار والبنزين والغاز بنسب 42%، 60%، 22%. ليشهد الأسبوع الحالي ارتفاعاً واضحاً في نسب الواردات على التوالي 172%، 250%، 128% على التوالي، وقد توزعت واردات المحروقات على معبري رفح البري وكرم أبو سالم (الشكل 3).

فيما يتعلق بتجارة الذهب يلاحظ ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في كمية الذهب المستوردة حيث بلغت نسبة الارتفاع 104% بما يعادل 58,534 جرام مقارنة مع الأسبوع السابق والي بلغت 28,749 جرام (الشكل 4) وقد انخفضت واردات الذهب خلال الأسبوع الحالي بما نسبته 44% في حين استقرت نسبة الزيادة في صادرات الذهب عبر معبر بيت حانون 54%.

شكل بياني 2 كميات المواد الأساسية الواردة بالطن الفترة: 2023/1/10 حتى 2023/01/26 موزعة على ثلاث أسابيع.

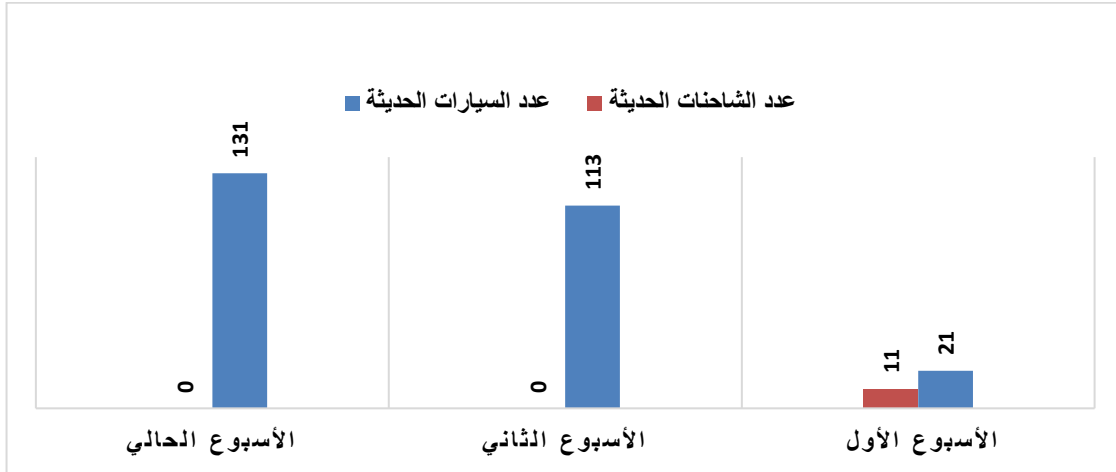




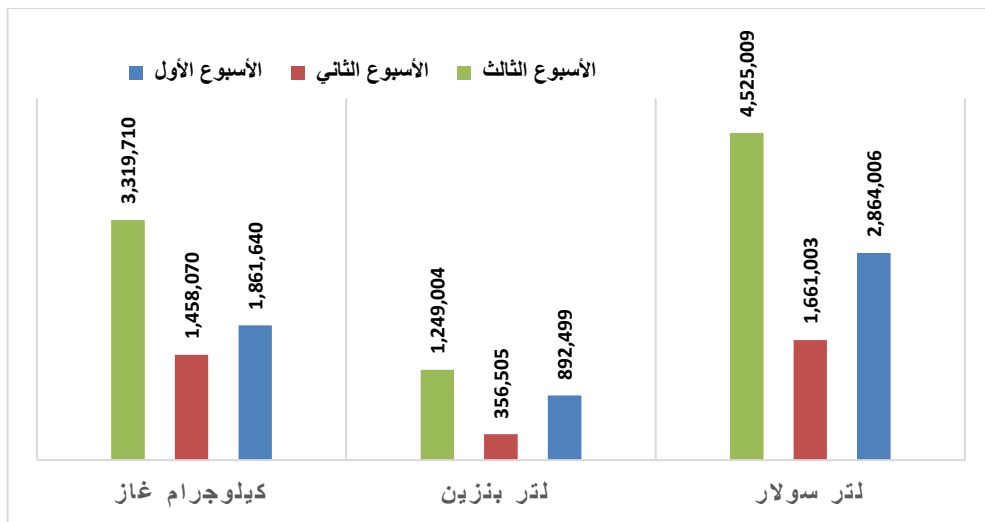
دولة فلسطين
وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

شكل بياني 3 حركة تجارة السيارات الحديثة الواردة لقطاع غزة الفترة من 2023/01/02 حتى 2023/02/26



شكل بياني 4: المحروقات الواردة لقطاع غزة بالتر للفترة 2023/1/10 حتى 2023/01/26 موزعة على ثلاث أسابيع.

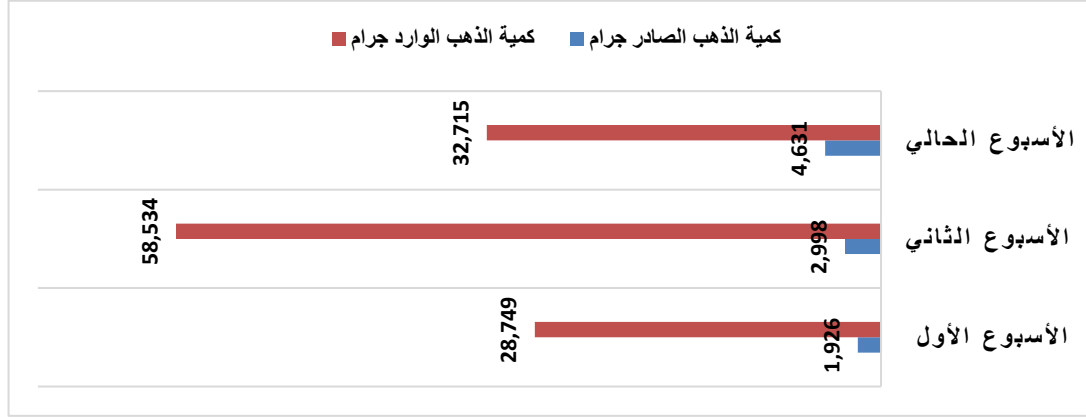




دولة فلسطين وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

شكل بياني 5 : حركة تجارة الذهب من وإلى قطاع غزة الفترة من 2023/01/02 حتى 2023/02/26



ثانياً: تطورات أسعار العملات

مع بداية السنة الجديدة شهدت أسعار العملات في فلسطين، انخفاضاً في عملية الصرف خصوصاً الدولار مقابل الشيكال الذي ارتفع في الفترة الماضية قبل أن ينخفض ويعود لمنتصف الأربعينيات. وشهدت أسعار العملات بداية هذا الأسبوع ارتفاعاً في الصرف خصوصاً عملة الدولار التي وصلت إلى 3.55، الدينار 4.95، اليورو 3.76 الجنيه المصري 0.14 مقابل الشيكال، قبل أن تنخفض وتعود الأسعار لما كانت عليه قبل أسبوع من الآن. ويظهر من خلال (الشكل 6) والذي يوضح معدلات تغير أسعار العملات الرئيسية مقابل الشيكال كما ويتضح أن هذه العملات حالة من عدم الاستقرار من حيث مستويات الصرف صعوداً وانخفاضاً خصوصاً منها عملة الدينار واليورو تحديداً في الأسبوع الأول والحالي مع بعض الاستقرار في الأسبوع الثاني والدولار ولكن بشكل محدود، لنصل إلى أن تراجع على مستوى جميع العملات بشكل متفاوت مع اغلاق يوم 2023/1/18 كانت النسب على النحو التالي الدولار 2.76%، الدينار 3.14%، اليورو 2.3%، الجنيه المصري 19%. ولكن مع بداية الأسبوع الحالي شهدت أسعار العملات مقابل الشيكال ارتفاعاً ملموساً عدا الجنيه المصري لتعاود الانخفاض يوم 2023/1/23 وبشكل ملموس ليعاود الارتفاع في اليوم التالي 2023/1/25 بشكل محدود واستقرار متذبذب حتى يوم 2023/1/26.

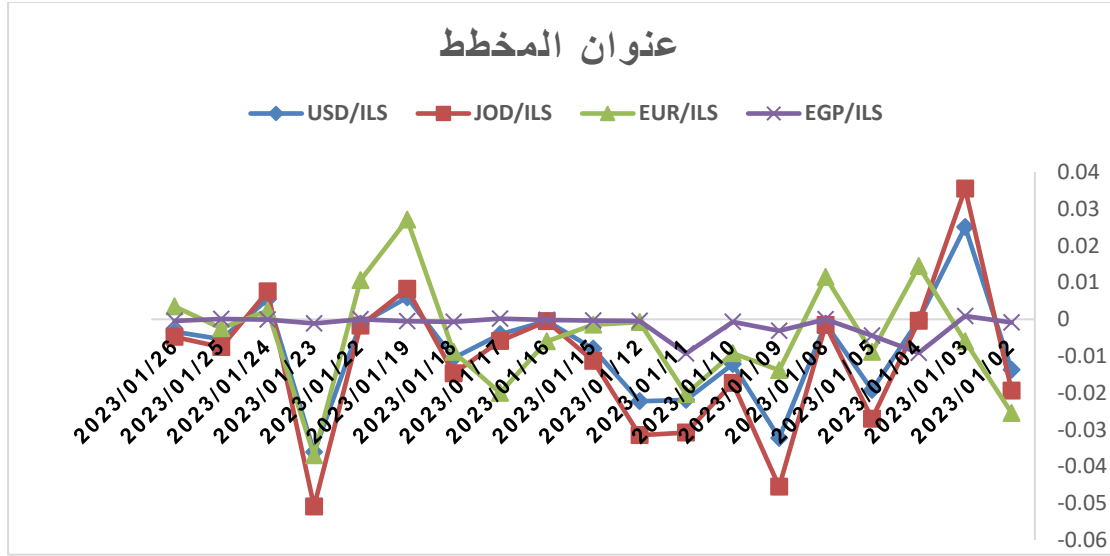


دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

شكل بياني 6: تطور العملات خلال الفترة من 2023/1/2 حتى 2023/01/26



ثالثاً: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

حسب ما أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أن أسعار المستهلك في فلسطين شهدت استقراراً خلال شهر ديسمبر 2022، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال شهر ديسمبر 2022 ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.01% مقارنة مع شهر نوفمبر 2022، وعند مقارنة الأسعار خلال شهر ديسمبر 2022 مع شهر ديسمبر 2021 تشير البيانات إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 4.09%، بواقع 5.63% في القدس J1*، وبنسبة 4.19% في الضفة الغربية**، وبنسبة 2.80% في قطاع غزة.

هذا ويشير سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة أن هناك انخفاضاً مقداره 0.69% خلال شهر ديسمبر 2022 مقارنة مع شهر نوفمبر 2022³، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الخضروات الطازجة بمقدار 7.31%، وأسعار الفواكه الطازجة بمقدار 5.49%، وأسعار أسماك حية طازجة أو مبردة أو مجمدة بمقدار 4.58%، وأسعار الزيوت النباتية بمقدار 3.91%، وأسعار البيض

³ واستقرارها في الضفة الغربية حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الضفة الغربية ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.05% خلال شهر ديسمبر 2022 مقارنة مع شهر نوفمبر 2022.



دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

بمقدار 2.28%، وأسعار الدجاج الطازج بمقدار 2.25%، على الرغم من ارتفاع أسعار البطاطا بنسبة 7.20%، وأسعار اللحوم الطازجة بنسبة 4.42%، وأسعار الخضروات المجففة بنسبة 3.93%، وأسعار دقيق الحبوب "الطحين الأبيض" بنسبة 1.64%.

كما انخفضت أسعار السلع الآتية في قطاع غزة لتبلغ بالمتوسط؛ البندورة العناقيد 4 شيقل/1كغم، والفليفلة الحلوة 3 شيقل/1كغم، والليمون والبرتقال 2 شيقل/1كغم لكل منهما، والموز 3 شيقل/1كغم، والبيض 14 شيقل/2كغم، والدجاج 12 شيقل/1كغم، وزيت الذرة 33 شيقل/3لتر، على الرغم من ارتفاع أسعار السلع الآتية لتبلغ بالمتوسط؛ البطاطا 3 شيقل/1كغم، ولحم الغنم 53 شيقل/1كغم، ولحم العجل 42 شيقل/1كغم، والثوم 7 شيقل/1كغم، والطحين الأبيض "السلام" 115 شيقل/50كغم.

رابعاً: تداولات بورصة فلسطين

تم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع تم خلالها تداول 3649896 سهماً بقيمة 9360670 دولار أميركي نفذت من خلال 686 عقداً وتم تداول 29 شركة من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 8 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها في حين انخفضت أسعار أسهم 11 شركة أخرى واستقرت أسعار أسهم 10 شركات.⁴

تجدر الإشارة إلى أن عدد المستثمرين في بورصة فلسطين بلغ حتى نهاية العام 2022 ما يقارب الـ 70 ألف مستثمر موزعين على 123 ألف حساب بمختلف تصنيفاتهم بين ناشط وخامل، مع 2500 حساب جديد فقط تم فتحه خلال هذا العام.⁵

"تؤكد البيانات الإحصائية الصادرة عن البورصة تحقيقها أداءً متميزاً مقارنة بالأسواق العربية والعالمية، حيث حقق مؤشرها الرئيسي "مؤشر القدس" ارتفاعاً بنسبة 5.14% (الشكل 6)

⁴ بورصة فلسطين، تقرير التداول الأسبوعي 2023/01/19.

⁵ للمزيد انظر موقع اقتصاد فلسطين الإلكتروني : <https://www.palestineconomy.ps>

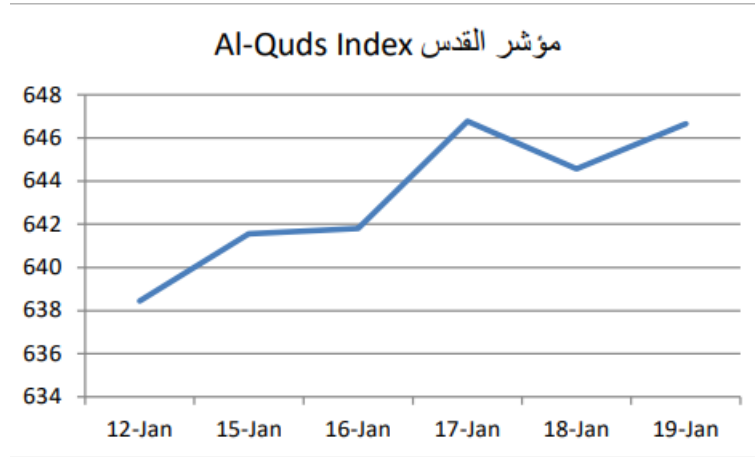


دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

شكل بياني 7: تطورات مؤشر القدس خلال الأسبوع 16/01-19/01/2023



أما على صعيد قيم وأحجام التداول، تم تداول ما يقارب 473 مليون دولار أمريكي بارتفاع نسبته 13% عن قيم التداول للعام 2021، ليسجل بذلك واحدة من أعلى قيم التداول السنوية التي حققتها البورصة على مدار ثلاثة عشر عاماً منذ العام 2010،

ومن المتوقع أن يشهد العام 2023 جهداً خاصاً في توسيع قاعدة الشركات المدرجة، خاصة في ظل الحديث عن تأسيس شركات مساهمة عامة جديدة في قطاعات مختلفة، إضافة إلى الشركات عملياً يمكن القول أن الترقب سيكون سيد الموقف لدى المستثمرين خلال هذه الأيام- والذي بدوره يؤثر على مستويات السيولة- الأمر الذي ينعكس على البائع والمشتري لأسهم الشركات المدرجة. حيث يتحفظ كليهما عن تنفيذ دورهما في الصفقة رغم اختلاف استنادهما لأسس القرار في ظل ظهور فئات من المضاربين الذين لا يأخذون بعين الاعتبار أي أسس في هذه الفترة. حيث يستند المتحفظ عن الشراء بالأغلب على عاملين، إما أنه يفضل الشراء بعد ظهور البيانات المالية للشركات حتى وإن ارتفعت أسعار الأسهم⁶، أو أنه يحبذ الانتظار للشراء بعد استحقاق

⁶ حيث ستعمل الشركات المدرجة لتحديد مواعيد لعقد اجتماعات مجالس إدارتها وذلك لمناقشة وإقرار البيانات المالية عن العام 2022.



دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

توزيعات الأرباح وما ينتج عنه من انخفاضات سعرية. أما المتحفظ عن البيع فيستند تقريباً على عكس ما يستند إليه المشتري. فقد يتحفظ عن إتمام البيع لحين وضوح الأرقام المفصح عنها من قبل الشركات حتى ولو انخفضت أسعار الأسهم بإثرها، أو أنه قد يفضل البيع قبل استحقاق توزيعات الأرباح من قبل الشركات كون الأسعار ستكون في مستويات أعلى مما ستؤول إليه بعد ذلك.

خامساً: إجراءات وزارة الاقتصاد الوطني للحد من التكيّش

وزارة الاقتصاد تلزم 60 شركة في قطاع غزة بعدم ممارسة التكيّش، وإحالة 12 شركة للنياية العامة⁷. تعرف ظاهرة "التكيّش" بأنها عملية استبدال سلعة مشتراة عن طريق التقسيط أو شرائها بسعر أقل من سعرها الحقيقي بهدف إعادة بيعها رغبة في الحصول على السيولة النقدية السريعة. ظهرت هذه الاجراءات في ظل حالة من عدم توفر السيولة اللازمة بأيدي الأفراد بفعل تقليص التسهيلات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وفرض قواعد مشددة على طالبي الائتمان والقروض، حيث لم يتجاوز إجمالي الأموال المقدمة للقطاع 990 مليون دولار امريكي في قطاع غزة مقابل ما يقرب 10 مليار دولار امريكي للضفة الغربية. ولا يمكن اغفال معدلات البطالة المرتفعة والتي بلغت ما نسبته 45% في قطاع غزة والمقرونة بالواقع المعيشي الصعب ومحدودية الدخل لدى موظفي القطاع العام،

ويمكن القول أن ظاهرة التكيّش تعبر عن إلا نقطة تلاقي حاجة الأفراد إلى السيولة بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة وحالة الاستغلال التي انتهجتها بعض شركات القطاع الخاص (خصوصاً في مجالات الهواتف الذكية، السيارات، والأجهزة الكهربائية، الأجهزة الإلكترونية) حيث الرغبة في المزيد من الأرباح. ومن الواضح أن هذه الظاهرة تؤثر سلباً على الاقتصاد في قطاع غزة بسبب مساهمته في ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية المترتبة على عدم الالتزام بالسداد

⁷ وزارة الاقتصاد الوطني [/https://www.mne.gov.ps](https://www.mne.gov.ps)



دولة فلسطين

وزارة الاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية

وما ينتج عنها من حالات تعثر للمواطنين وإفلاس التجار الأمر الذي ينعكس على زيادة معدلات القضايا المنظورة أمام القضاء.

في سياق آخر، تبرز أهمية الإجراءات الحكومية في أنها تحول دون تفاقم الظاهرة وبالتالي تنظيم النشاط الاقتصادي وترسيخ مبدأ الثقة لدى القطاع المصرفي وما يترتب عليه من تحسين واقع الائتمان واستقرار الاقتصاد الوطني، ويمكن القول أن هذه الإجراءات ستعمل على إعادة ضبط العلاقة الائتمانية ما بين التجار والافراد وتنظيم العملية التجارية في قطاع غزة وفق الاطار الآمن.

المصادر:

- وزارة الاقتصاد الوطني
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- سلطة النقد الفلسطينية
- بورصة فلسطين
- موقع اقتصاد فلسطين الإلكتروني
- شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية